الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

مطبوعة بيداغوجية في مقياس :

حاضر العالم الإسلامي

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر فقه وأصوله وفق المقرر الوزاري

إعداد الدّكتور:
قول معمر

السنة الجامعية: 1442 / 1443 هـ
2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الماستر: الفقه المقارن وأصوله

السداسي: 1

اسم الوحدة: تعليم استكشافي

المادة: حاضر العالم الإسلامي

الرصيد: 1

المعامل: 1

<u>المقرر الوزاري لمقياس حاضر العالم الإسلامي</u>

المطلب 1:تعريف عام بجغرافية العالم الإسلامي

المطلب 2: الأديان والمذاهب بالعالم الإسلامي

المطلب 3: ثروات العالم الإسلامي واقتصادياته

المطلب 4: التنمية في العالم الإسلامي

مدخل تمهيدي:

1.مدلول حاضر العالم الإسلامي:

يراد بحاضر العالم الإسلامي بيان موقع العالم الإسلامي في العصر الحديث ورصد أحواله الدينية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية مع تسليط الضوء على قضاياه المعاصرة كفلسطين وكشمير والقرن الافريقي والفلبين ونيجيريا مع تحليل الواقع وتشخيصه واقتراح الحلول.

وقد يطلق حاضر العالم الإسلامي ويراد به تاريخ العالم الإسلامي الحديث أو المعاصر .

2.مدلول العالم الإسلامي:

مصطلح العالم الإسلامي حديث العهد للدلالة على ديار الإسلام استخدمه الكتاب الغربيون للدلالة على بلاد الإسلام وديارهم الممتدة من المغرب الاقصى بالمحيط الاطلسي غربا إلى إقليم سينكيالج بالصين شرقا ،ومن أواسط آسيا شمالا إلى افريقيا المدارية جنوبا وقد شاع هذا المصطلح بعد صدور كتاب لوثروب ستودارد [حاضر العالم الإسلامي] في العشرينيات في القرن 20م.

ويرى أحمد تاج السر حران أن العالم الإسلامي يراد به الشعوب والدول ذات العقيدة الإسلامية على اختلاف بيئاتها ومناطقها ويندرج تحته الأقليات المسلمة التي تعيش في دول غير إسلامية.

3.مدلول الدول الإسلامية: هي التي يغلب على سكانها الإسلام كعقيدة كاظن يزيد عدد المسلمين فيها عن 50%،لكن هذا المفهوم غير ثابت خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي 1989م أين زاد عدد الدول الإسلامية ب 05 دول ،وظهور جمهورية البوسنة والهرسك بعد تفكك يوغسلافيا.

4.مدلول الأمة الإسلامية:قال تعالى :﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:92)،يدخل تحت مُسمى الأمة الإسلامية كل من أقرّ بالشهادتين ،وعليه يضمّ هذا القيد جميع المسلمين حتى ولو كانوا في بلد غير إسلامي ،فالأمة الإسلامية أوسع من البلاد الإسلامية ،لذا جعل الله لها مجموعة من الخصائص ،منها:

-التوحيد (وحدة الإله والقبلة والمرجعية ممثلة في الوحي)

-وحدة النبوة والرسالة (أمة محمد ﷺ)

-تجاوز التفسيرات الطبقية (العرق-اللون-الجنس-اللسان -الوطن)

-الشعور المشترك بالانتماء لقول النبي ﷺ :« مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» (مسلم عن النعمان بن بشير)

-وحدة الشعائر والعبادات ،وأكبر تجلي لها في الركن الخامس الحج ،الذي يعتبر مؤتمرا إسلاميا عالميا .

-وحدة اللغة العربية باعتبارها لسان الوحي (القرآن الكريم)

-التاريخ المُشترك(التاريخ الإسلامي)

المطلب الأول: العالم الإسلامي جغرافيا

1-موقع العالم الإسلامي:

يتمتع العالم الإسلامي بمميزات متعددة أكسبته أهمية كبيرة كما جعلته موطناً للصراع بين القوى العالمية المختلفة عبر العصور، وأشهر هذه المميزات الموقع الجغرافي الإستراتيجي:

حيث يحتل العالم الإسلامي قلب العالم القديم (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا)، ويكوّن جسراً أرضياً يربط هذه القارات الثلاث، ويشغل مساحات واسعة فيها، فهو يمتد من جزر الملايو شرقاً إلى الأندلس غرباً، ومن تنزانيا جنوب خط الاستواء حتى كازاخستان في الشمال، وبهذا يشكل المسلمون محيطاً اجتماعياً عظيم الامتداد.

يقع العالم الإسلامي في وسط العالم ممسكاً بأطرافه، متحكماً في محيطاته، وبحاره، وخطوط ملاحته، زاخراً بأهم الأنهار، وأخصب الأراضي، وأعظم الثروات.

2-المضائق التي يشرف عليها العالم الإسلامي:

1- مضيق جبل طارق الذي يتحكم في اتصال المحيط الأطلسي بالبحر المتوسط .

2- مضيق الدردنيل والبوسفور، ويتحكمان في اتصال البحر الأسود بالبحر المتوسط .

3- قناة السويس الإستراتيجية التي تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط .

4- مضيق باب المندب، وخليج عدن اللذان يتحكمان في اتصال البحر الأحمر ببحر العرب.

5- مضيق هرمز وخليج عمان، ويتحكمان في اتصال المحيط الهندي بالخليج العربي .

6- مضيق ملقا وسنغافورة، ويتحكمان في اتصال المحيط الهندي ببحر الصين الجنوبي، والمحيط الهادي.

3-أهم أنهار العالم الإسلامي:

نهر النيل وطوله 6695 كلم (ينبع من البحيرات العظمى في إفريقيا ويصب في البحر الأبيض المتوسط)

نهر النيجر وطوله 4700 كلم (يمر بمالي والنيجر وبنين ونيجيريا ويصب في خليج غينيا)

نهر السند وطوله 2900 كلم (باكستان)

نهر الفرات وطوله 2736 كلم (تركيا)

نهر زمبيري وطوله 2700 كلم (إفريقيا ينبع من زامبيا وصولا إلى انجولا).

4-أهم البحيرات بالعالم الإسلامي وهي:

- بحيرة قزوين438000 كم2 بحر مغلق تطل عليه(روسيا إيران أذربيجان تركمنستان كازاخستان)
- بحيرة فكتوريا83000 كم2 تطل علىها ثلاث دول (كينيا أوغندا تنزانيا)
- بحيرة آرال 63000 كم2 يطلق عليها بالبحر الازرق تطل عليها (أوزبكستان وكازاخستان)
- بحيرة تشاد 16000 كم2 تطل عليها(تشاد الكاميرون النيجر نيجيريا)
- البحر الميت 1050 كم2 تطل عليها (الأردن وفلسطين)

5-دول العالم الإسلامي:

من بين الدول الأربعين الأكثر سكانا في العالم هناك عشرة إسلامية، منها: إندونيسيا – في المرتبة الرابعة. باكستان – في المرتبة السابعة. نيجيريا – في المرتبة العاشرة.

تتوزع دول العالم الإسلامي على أربع قارات

5-1-الدول الإسلامية في إفريقيا:28 دولة وهي:

مصر-السودان-ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب-موريطانيا-الصومال-السنغال-غامبيا-غينيا-غينيا بيساو-مالي-بوركينافاسو-ساحل العاج-توجو-نيجيريا-الكاميرون-النيجر-تشاد-الصحراء الغربية-اثيوبيا-تنزانيا-جزر القمر-سيراليون-موزمبيق-اريتريا.

5-2-الدول الإسلامية في آسيا32 دولة وهي:

السعودية-اليمن-عمان-الإمارات العربية-قطر-البحر-الكويت-العراق-الاردن-فلسطين-لبنان-سوريا-تركيا-ايران-افغانستان-باكستان-بنجلاديش-جزر المالديف-ماليزيا-بروناي-اندنوسيا-اوزبكستان-اذربيجان-طاجاكيستان-تركمنستان-كازاخستان-داغستان-القوقاز-فيتنام-كمبوديا

5-3-الدول الإسلامية في أوروبا دولة وهي 03 دول:

ألبانيا-البوسنة والهرسك-كوسوفو

5-4-الدول الإسلامية في أمريكا الجنوبية وهي دولتان فقط(02 دول) وهما:

جمهورية غويانا،: وتسمى غيانا تقع على الساحل الشمالي لامريكا الجنوبية استقلت عن المملكة المتحدة سنة 1970م.

جمهورية سورينام، وهي على حدود غويانا.

المطلب الثاني: الأديان والمذاهب بالعالم الإسلامي

تمهيد:

يمثل المسلمون السنة الغالبية العظمى من تعداد عدد المسلمين في العالم ،وتمثل الطوائف الأخرى 15%

أ-**السنة:**وهي الغالبية العظمى لدول العالم الإسلامي

ب- **الشيعة:**إيران-جنوب العراق-شرق السعودية-

أولا : فروع المذهب السني: ويمثلها المذاهب الفقهية الأربعة

1-الحنفية: يمثل الأحناف 45% من إجمال أهل السنة في العالم ،وينتشر في كل من:

-منطقة جنوب آسيا: وتشمل الباكستان-الهند-بنجلاديش-أفغانستان-جزر المالديف.

منطقة الشرق الأوسط:شمال مصر نظرا للتواجد العثماني بها -العراق-سوريا-لبنان-فلسطين.

-منطقة القوقاز :الشيشان-داغستان.

-منطقة البلقان:البوسنة-كوسوفو-ألبانيا-

-منطقة آسيا الوسطى:أوزبكستان-كازاخستان-كيرغيزستان-طاجاكستان-تركمنستان-تركيا.

كما ينتشر في البرازيل وأمريكا الجنوبية والفلبين.

2-المالكية: يمثل عدد المالكية نسبة 25% من إجمال عدد المسلمين،وينتشر في :

بلاد المغرب العربي.اريتيريا-البحرين-الإمارات العربية-الكويت-أجزاء من المملكة العربية السعودية-السنغال-مالي-التشاد-النيجر-شمال نيجيريا-الأندلس.

3-الشافعية: يمثل الشافعية نسبة 15% من مجموع المسلمين ،ينتشر المذهب بين الأكراد بتركيا-العراق-سوريا-ايران-مصر-الصومال-اليمن-اندنوسيا-الفلبين-فلسطين-سوريا-بروناي-ماليزيا-تانزانيا

4-الحنابلة: يمثل المذهب الحنبلي نسبة 05% من مجموع عدد المسلمين ،وينتشر بأرض الحجاز ونجد-عمان-عجلان(الكويت).من علماء المذهب أبو بكر الخلال (ت 311هـ)،القاضي أبو يعلي (ت 452هـ) ابن عقيل (513هـ)،ابن قدامة المقدسي (ت 620هـ)،ابن المِبْرد(ت 909هـ)،مصطفى الرَحيباني الدمشقي (1243هـ)

<u>ملاحظة:</u> يرجع تراجع نسبة المذهب الحنبلي مقارنة مع غيره لأن الأماكن المقدسة مكة والمدينة

كانت حقولا علمية لالتقاء جميع المذاهب ،فكانت مكة والمدينة موطن الرحلات العلمية من مختلف بقاع العالم ،وهو ما أسهم في نشر المذاهب الأخرى .

ثانيا :المذاهب الأخرى:

1-المذهب الظاهري: انتشر المذهب الظاهري في البداية في بلاد المشرق من خلال انتشار آراء أبي داوود الظاهري ،وخاصة بغداد وبلاد فارس ،ثم انقرض لصعود المذهبين الشافعي والامامي،ثم ظهر بالأندلس

على يد منذر بن سعيد (ت 355هـ) ،ومسعود بن سليمان بن مفلت (426هـ) ،الذي أخذ عنه ابن حزم(456هـ) الذي وضع أسس المذهب وقواعده ،ثم اختفى هذا المذهب تماما ليُعاود الظهور بالمغرب على يد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن (595هـ) الذي تخلى عن المذهب المالكي واعتنق المذهب الظاهري ،إلا أن المذهب اختفى تماما بعد القرن 08هـ ،إلا أنه بقي بعض مشايخه ومعتنقيه في وقتنا المعاصر أمثال:أبو تراب الظاهري،عبد الحق الهاشمي بالهند(ت 1423هـ)،ومن المعاصرين أبو عبد الرحمن محمد بن عمر بن عقيل الظاهري من أهل نجد ،له دار ابن حزم تُعنى بنشر تراث المذهب .

2-المذهب الزيدي: يُنسب المذهب إلى زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت 122هـ)،ويرجع انتشاره إلى تنقل ورحلات زيد بين العراق والكوفة والبصرة وواسط ،كما انتشر باليمن على يد القاسم بن إبراهيم الرسّي الحسني(ت 242هـ) ثم جاء بعده حفيده يحي بن الحسين بن القاسم(ت 289هـ)،وانتشر في بلاد الديلم وجيلان على يد أبو محمد الحسن بن علي الملقب بالناصر الكبير ويُسمى الأطروش (ت 304هـ)،كما انتشر بطبرستان على يد الحسن بن زيد بن محمد بن الحسن بن علي (ت 270هـ)

وقد كان المذهب الزيدي هو مذهب الدولة الرسمي إلى غاية قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م.

ومن علماء المذهب الذين أسهموا في نشره: يحي بن المرتضى (ت 840هـ) ،والإمام المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم بن محمد الزيدي (ت 1087هـ) ،والإمام الصنعاني (ت 1182هـ) صاحب سبل السلام،والإمام الشوكاني(ت 1255هـ) صاحب نيل الأوطار.

3-المذهب الإمامي: يُنسب المذهب إلى جعفر الصادق ابن الإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب(ت 148هـ) ،وانقسمت الإمامية إلى قسمين :إثنا عشرية وإسماعيلية.

أ-**فالإثنا عشرية:**الذين جعلوا الإمامة بعد علي زين العابدين بن الحسين بن علي في ابنه محمد الباقر أخو الإمام زيد،ثم جعفر الصادق-محمد الباقر-علي الرضا-محمد الجواد-علي الهادي-الحسن بن علي العسكري-محمد بن الحسن العسكري(الإمام الثاني عشر)،وهو غائب عندهم غيبة كُبرى لا يجوز تولية أحد بعده .

وينتشر هذا المذهب ببلاد فارس في إيران وبعض المناطق من بغداد والعراق وجزء من بلاد الشام(سوريا-لبنان)،وأجزاء من أندنوسيا وباكستان والهند وبنجلاديش

ب-الإسماعيلية الباطنية: جعلوا الخلافة بعد جعفر في ابنه اسماعيل،وحصروا الإمامة في سبعة أئمة،والسابع هو اسماعيل بن جعفر الذي توفي في حياة أبيه (ت 143هـ) ،وإليه ينسبون ويُعرفون بالسبعية.

كان المذهب الشيعي الاسماعيلي هو مذهب الدولة الفاطمية بمصر من (296هـ إلى 567هـ)،ففرض في كل من شمال افريقية ومصر والشام والحجاز واليمن ،إلى أن زال على يد صلاح الدين الأيوبي.

وقد بقي أتباع هذا المذهب إلى يومنا هذا ويمثله أتباع أغا خان بالهند،وجنوب إفريقيا وبعض بلاد الشام ومناطق من نجران بشبه الجزيرة العربية .

4-المذهب الإباضي: الإباضية فرقة من فرق الخوارج ،تُنسب الإباضية إلى عبد الله بن أباض التميمي(ت 86هـ)،والإباضية أقرب فرق الخوارج إلى جمهور المسلمين رأيا وتفكيرا واعتدالا ،ولا يخالفون جمهور المسلمين إلا في الفروع ،وأول ظهور لهم كان بالبصرة في منتصف القرن الثاني الهجري ،ثم ظهر وانتشر بسلطنة عمان واستقر بها ،ودخل شمال إفريقيا سنة 120هـ ،وينتشر المذهب الإباضي في كل من الجزائر(غرداية-القرارة-تيارت) وجزيرة زنجبار بشرق إفريقيا وبليبيا (طرابلس الغرب-نفوسة) ،وسلطنة عمان،وأشهر علماء السلطنة الشيخ الخليلي مفتي سلطنة عمان ،وبتونس في (جربة).

المطلب الثالث : ثروات العالم الإسلامي واقتصادياته

أولا: ثروات العالم الإسلامي

انصرم القرن العشرون، والمسلمون أضعف أمم الأرض في الاقتصاد والسياسة والنظم الاجتماعية والثقافية ومناهج التعليم.

وبدأت المنطقة قرناً جديداً بسقوط بغداد مهد الحضارة والثقافة الإسلامية والعربية سقوطاً لم

يشهد له التاريخ له مثيلاً من قبل.

وإذا ما نظرنا إلى أمتنا الإسلامية، وجدنا أنها تملك من الطاقة البشرية ما ينهض بها إذا أحسن استغلالها وتنميتها وتوظيفها، وكذلك الثروة الطبيعية.

ولكن واقع العالم الإسلامي الآن هو عدم استغلال المسلمين لثرواتهم، وتركهم أمتهم نهباً لأطماع الاستعمار الغربي، ولم يفكروا في لم الشمل الممزق وجمع الكلمة المتفرقة، ليشكلوا وحدة اقتصادية، تتبعها وحدة سياسية واحدة، ولا علاج لهذه الأمة إلا بالوحدة الكاملة الاقتصادية والسياسية.

وسنلقي الضوء على ما لدى العالم الإسلامي من موارد اقتصادية ومالية وبشرية ومدى قدرتها على قيام وحدة اقتصادية وسياسية في هذا العالم.

1- الموارد الطبيعية

-الغابات: لدى الدول الإسلامية حوالي 4 مليون و300 ألف كم مربع.

-الأرض: تبلغ مساحة الدول الإسلامية حوالي ربع مساحة العالم

-السكان: يبلغ عدد سكان الدول العربية والإسلامية مليار و200 مليون نسمة أي خمس سكان العالم.

-البترول: الدول الإسلامية لديها أكثر من 73 /100 من الاحتياطي الخام في العالم من البترول، كما أنها تنتج أكثر من 38/ 100 من الإنتاج العالمي.

-الغاز الطبيعي: أما عن الغاز الطبيعي؛ فإن الدول الإسلامية لديها من الاحتياطي منه حوالي 100/40 من الاحتياطي العالمي.

2-فائض رؤوس الأموال لدى الدول الإسلامية

في إحصائية عن استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي (وحدها) في الخارج، قدرت بحوالي 350 مليار دولار أمريكي عام 1989 منها 100/80 في الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، وارتفعت هذه الإحصائية إلى أكثر من تريليون دولار عام 2002 فالوحدة الإسلامية ضرورية لا بد منها.

ثانيا- الإمكانيات الاقتصادية فى العالم الإسلامي:

تتنوع هذه الإمكانيات طبقاً للموارد اللازمة للنشاط الاقتصادي سواء الموارد البشرية أو الزراعية أو الطاقة والتكنولوجيا على الوجه التالى:

1- بالنسبة للموارد البشرية: عدد السكان فى العالم الإسلام 1306.3 مليون نسمة وبنسبة21% من سكان العالم، منهم فى سن العمل (ما بين 15 – 64 سنة) 712 مليون نسمة، يعمل منهم 515 مليون نسمة، وغير العاملين 197 مليون نسمة بنسبة 27.7% ممن هم فى سن العمل.

2- بالنسبة للموارد الزراعية: تبلغ مساحة البلاد الإسلامية 30077 ألف كم مربع وبنسبة 22.5% من مساحة العالم, وتبلغ المساحة المنزرعة نسبة 14.09% من المساحة الكلية موزعة إلى أراضى محاصيل دائمة بنسبة 2.95% وأراضى محاصيل أخرى بنسبة 11.14%.

3-بالنسبة للموارد الطبيعية: نجد أن نصيب العالم الإسلامي من أهمها على الوجه التالي: البترول 35%، الفوسفات 29%، القصدير 35%، المنجنيز 12%، الحديد 2.2%.

4-بالنسبة للطاقة اللازمة للإنتاج والاستهلاك: يبلغ إنتاج الطاقة التجاري بآلاف الأطنان المترية 3610.8 ألف طن متري بنسبة 37.5% من إجمالى الطاقة المنتجة فى العالم، ويبلغ الاستخدام التجاري منها داخل الدول الإسلامية 988.9 ألف طن متر، وبالتالي يوجد فائض للطاقة فى العالم الإسلامي يبلغ 2621.9 ألف طن متر وبنسبة 72.6% من الطاقة المنتجة.

5-بالنسبة للتكنولوجيا: والتي أصبحت تمثل عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج فى العديد من السلع والخدمات، نجد أن العالم الإسلامي فقير جداً فيها سواء على مستوى كل دولة أو على المستوى الإجمالي حيث يبلغ الإنفاق على البحث العلمى والتطوير لإنتاج التكنولوجيا بنسبة 0.2% من الناتج القومي بينما متوسط النسبة العالمية 2.18%، وعلى مستوى الدول المتقدمة 2.4%، أما طلبات براءات الاختراع المسجلة في جميع الدول الإسلامية فبلغ 355109 براءة تمثل نسبة 7.9% فقط من براءات الاختراع المسجلة على مستوى العالم البالغة 4500788 براءة اختراع، ومن الجدير بالذكر أن براءات الاختراع المسجلة فى العالم الإسلامي على قلتها ليست كلها للمواطنين فى هذه البلاد وإنما الجزء الأكبر منها لغير المقيمين أي لعلماء ومخترعين من دول العالم الأخرى، حيث يبلغ عدد البراءات المسجلة فى الدول الإسلامية لغير المقيمين 351253 براءة بنسبة 98.9% وللمقيمين 3856 براءة بنسبة 1.1%.

هذا ومن الملاحظ أنه يوجد عدد كبير من أبرز علماء العصر مسلمون استطاعت الدول المتقدمة أن تجتذبهم فيما يعرف بالعقول المهاجرة.

وبالنظرة الأولية على الإمكانيات الاقتصادية للدول الإسلامية نجد ما يلي:

-أنه توجد موارد بشرية كبيرة ولكنها لم تستغل الاستغلال الأفضل حيث يوجد فائض منها يمثل

نسبة البطالة التى تبلغ حوالى 27.7%.

-أن الأراضي الزراعية لم تستغل بالكامل حيث تصل نسبة المستغل منها حوالى 14.09% فقط.

-أن الله سبحانه وتعالى قد منح البلاد الإسلامية العديد من الموارد الطبيعية والتي تنتج من بعضها بمعدلات كبيرة تفيض عن حاجتها.

-أن الطاقة التي تمثل روح الاقتصاد يوجد فائض كبير منها يمثل نسبة 72.6%.

-أنه يوجد عجز وفجوة تكنولوجية كبيرة فى العالم الإسلامي.

وكل ذلك يدل على أن الإمكانيات الاقتصادية لدول العالم الإسلامي وفى وضعها الحالي كبيرة لم تستغل كاملاً فى ظل التفرد وهو ما يظهر فى الأداء الاقتصادي الضعيف الذى نتعرف عليه فى الفقرة التالية.

ثالثا :معوقات الوحدة الاقتصادية الإسلامية

معوقات الوحدة الاقتصادية بين دول العالم الإسلامي كثيرة نذكر منها:

1-الصراعات المستمرة بين الدول الإسلامية

ومن أهم هذه الصراعات والحروب في الزمن القريب هي

حرب العراق وإيران.

حرب العراق والكويت.

احتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق.

المأساة الأفغانية بين الأحزاب، والانتهاء بالاحتلال الأمريكي لأفغانستان.

الصراع الداخلي في تركيا.

الصراع الداخلي في السودان.

الصراع الداخلي في الصومال.

الصراع بين الهند وباكستان ومأساة كشمير

2- مشروع الشرق أوسطية

ويهدف هذا المشروع إلى:

تمزيق الوطن العربي والإسلامي بإدخال إسرائيل في هذا المشروع.

العمل على ملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفييتي في المنطقة، بعد سقوطه، بدخول إسرائيل وقيادتها للمنطقة.

سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مصادر الطاقة العربية الإسلامية.
فرض الوجود الإسرائيلي على العرب والمسلمين؛ سياسياً واقتصادياً وثقافياً.
إن قيام السوق الشرق أوسطية إنهاء للهوية العربية والإسلامية.

إن وحدة العالم الإسلامي ليست مطلباً فردياً أو شعبياً فحسب، ولكنها فرض عين على الأمة المسلمة، وفي مقدمتها حكامها.

ومن لازم هذه الوحدة أن نمد يد العون للمحتاجين ممن يعيشون بيننا، أو نزحوا تاركين ديارهم وأوطانهم، وهؤلاء المهاجرون الذين تناءت بهم الديار وانقطعت بهم السبل أولى بالإغاثة , فهم في حكم وضعهم المأساوي مفتقرون محتاجون.

3-اللاجئون المسلمون المحتاجون في العالم

وإن من دواعي الأسى أن نرى المسلمين الذين شملوا الأقليات بحمايتهم طوال أربعة عشر قرناً من الزمان، أصبحوا هم أنفسهم أقلية، نتيجة نكبات تاريخية مختلفة، وأصبحت المعاناة مفروضة عليهم، حيث يعيش حوالي عشرة ملايين لاجئ مسلم، في بلدان أجنبية، ليشكلوا بذلك 100/87 من لاجئي العالم في 1987.

4-مشكلة الأقليات:

قد تلجأ الأنظمة أحياناً إلى اتخاذ سياسة نقل السكان من مكان إلى آخر؛ بإجبار الأقلية على إخلاء منطقة من المناطق، أو بجعل الحياة لا تطاق، لدرجة لا يكون أمام الأقلية خيار آخر سوى الهجرة.

ويعطي الإسلام في هذا المجال درساً للإنسانية؛ فمنذ هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة، أقر الإسلام، وثبت أن يكون للجاليات، من أصحاب الديانات الأخرى كامل الحرية في تحقيق ذاتها، وفقاً لتراثها، من السماح لهذه الجاليات، بممارسة دينهم، وأن كون لهم قوانينهم ومحاكمهم، وأن يحتفظوا بلغتهم وثقافتهم، وأن يكون لهم مدارسهم التي يربون فيها أبناءهم وفقاً لميولهم.

ومنذ تلك اللحظة، أخذت الدولة الإسلامية على عاتقها حمايتهم من أي عدوان من الخارج أو الداخل..

وهكذا، لم تكن الدولة الإسلامية إذاً دولة مسلمة مانعة، مقصورة على المسلمين وحدهم، وإنما كانت اتحاداً لأمم متباينة الأديان والثقافات والتقاليد، ملتزمة بالعيش معاً في انسجام وسلام.

رابعا : الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية

– **الناتج القومي:** حيث بلغ الناتج القومي لدول العالم الإسلامي مجتمعة 1290.5 مليار دولار، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي وهو يمثل أيضاً متوسط نصيب الفرد من الدخل يبلغ 1009 دولار أي أن نصيب الفرد فى العالم الإسلامي بلغ 20.6% من متوسط نصيب الفرد في العالم البالغ 4890 دولار، كما أنه يوجد خلل هيكلي فى توزيع الناتج على قطاعات الاقتصاد مقارناً بمثيله على مستوى العالم، إذ يتوزع النشاط الاقتصادي فى العالم الإسلامي بين الزراعة بنسبة 25% والصناعة بنسبة 29% والخدمات بنسبة 46% ومن المعروف أن مقياس تقدم الأمم يكون بالتركيز على الصناعة أولاً، والنسبة على مستوى العالم 4% زراعة، 34% صناعة، 62% خدمات.

– **الاستهلاك والادخار والاستثمار:** يتم توزيع الدخل وبالتالى استخدام الناتج بين الاستهلاك والادخار الذى يوجه للاستثمار، وبالنظر إلى وضع العالم الإسلامي فى هذا المجال نجد أنه يستهلك 89.5% من ناتجة ويدخر 10.5% منها بينما النسبة على مستوى العالم 77% للاستهلاك، 23% للادخار، ونظراً لأن الاستثمار المحلى على مستوى العالم الإسلامي يبلغ حالياً 21.3% من الناتج المحلى وهو ما يعجز الادخار المحلى البالغ 10.5% من الناتج المحلى عن تمويله، ولذلك توجد فجوة تمويليه بمعدل 10.8% من الناتج المحلى يتم سدّها بالاستثمار والتمويل الأجنبي، وإذا نظرنا إلى بعض الدول الإسلامية نجد لديها مدخرات تزيد عن حاجة الاستثمار بها وتقوم باستثمارها فى العالم المتقدم حيث تقدر الأموال الإسلامية المستثمرة فى دول الغرب وأمريكا حوالى 1.4 تريليون دولار، وكل ذلك يؤثر سلباً على نتائج النشاط الاقتصادي فى الدول الإسلامية سواء فى علاقاتها الاقتصادية أو فى المستوى الاقتصادي لها كما يتضح فى الفقرة التالية:

–**النتائج الاقتصادية:** ويمكن التعرف عليها من خلال المؤشرات التالية:

1– العلاقات الاقتصادية الدولية:

بالنسبة للميزان التجاري والذي يتكون من صافى الصادرات (الصادرات – الواردات) وصافى المتحصلات من الخدمات، وصافى التحويلات من جانب واحد، نجد أن الميزان التجاري لدول العالم الإسلامي يعاني من عجز كبير سواء على مستوى كل دولة أو على مستوى الدول مجتمعه فلا توجد سوى 5 دول فقط تحقق فائضاً يقدر بحوا لى 4543 مليون دولار و53 دولة تحقق عجزاً فى الميزان الجاري يبلغ 50707 مليون دولار ليصبح صافى عجز الميزان الجاري فى الدول

الإسلامية 46164 مليون دولار مما يدل على أن العالم الإسلامي يعتمد فى جزء كبير من اقتصاده على العالم الخارجي ويظهر أثر ذلك بصفة أساسية فى المديونية الخارجية حيث يبلغ إجمالي الدين الخارجي على الدول الإسلامية 879.2 مليار دولار وبنسبة 31.7% من إجمالي المديونية الخارجية لدول العالم، وتبلغ خدمة الدين سنويا شاملة الفوائد والأقساط المسددة حوالى 73 مليار دولار. هذا إلى جانب الاعتماد على المعونات الخارجية حيث تبلغ صافى مساعدات التنمية والمعونة الرسمية لدول العالم الإسلامي من الدول المتقدمة ومن المنظمات العالمية حوالى 19.6 مليار دولار أمريكي فى السنة.

2-التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي: فإنها تظهر بشكل متدنى جداً فبينما تبلغ صادرات الدول الإسلامية للعالم الخارجي ككل حوالى 501.1 مليار دولار فى السنة فإن نصيب التجارة البينية منها فيما بين دول العالم الإسلامي 49.9 مليار دولار فقط وبنسبة 10%، أما الواردات للعالم الإسلامي ككل فتبلغ 406.4 مليار دولار نصيب الواردات البينية 53.1 مليار دولار بنسبة 13.1%.

3- الحَضْرَنَة: إن الهدف الأساسي للاقتصاد وهو بجانب إشباع الحاجات الأساسية الارتفاع بمستوى الحياة الإنسانية نحو التقدم و الحضرنة، وبذلك فإن مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه تظهر بشكل نهائي فى مستوى الحضرنة التي يعيش فيها الناس ممثلة بصفة أساسية فى كل من التعليم والصحة وبالنظر فى حال العالم الإسلامي نجد ما يلى:

- بالنسبة للتعليم نجد أن الأنفاق على التعليم فى العالم الإسلامي يمثل نسبة 3.9% من الناتج القومى الإجمالي بينما النسبة العالمية 4.8% وللدول المتقدمة تزيد على 5.6% وأن نسبة الأمية فى العالم الإسلامي تبلغ 77.6% من جملة السكان بينما هي على مستوى دول العالم كلها 46% وتنخفض النسبة فى الدول المتقدمة إلى أقل من 8%.

- أما بالنسبة للصحة فإن الإنفاق على الصحة فى العالم الإسلامي بلغ 4.8% من الناتج القومي الإجمالي بينما على مستوى العالم ككل 5.5% وفى الدول المتقدمة 9.8%.

4- التصنيف الاقتصادي للدول الإسلامية بين دول العالم:

إن كل ما سبق تظهر نتيجته فى وضع الدول الإسلامية فى التصنيف الاقتصادي العالمى والذي يقوم على تقسيم دول العالم إلى عدة مستويات

وإذا كانت الدول ذات الدخل المنخفض وغالبية الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى تعد فى عداد

الدول الفقيرة لذلك فإن حوالى 46 دولة من دول العالم الإسلامي تصنف ضمن الدول الفقيرة، وأن عدد 1148 مليون نسمة وبمعدل 89.7% من عدد سكان العالم الإسلامي فقراء.

من ذلك كله يظهر أن العالم الإسلامي بحالته الراهنة ذو إمكانيات اقتصادية كبيرة وأداء اقتصادي متدنى مما يؤثر على وضعها الاقتصادي فى مواجهة العالم فى شكل تبعية واضحة ونتائج اقتصادية غير مواتية تظهر فى والفقر والتخلف الحضاري، مما تظهر معه الحاجة إلى البحث عن كل الأساليب التي تعمل على حسن استغلال الإمكانيات الاقتصادية لترقية الحياة والخروج من حالة التخلف والتبعية الاقتصادية، ومن هذه الأساليب التكامل الاقتصادي, فماذا يمكن أن يحققه للعالم الإسلامى؟ وهل هذا ممكن فى ظل الوضع السابق ذكره؟ هذا ما سوف نتعرف عليه فى الفقرة التالية.

5- التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامى

يرتكز التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي على واقعها الاقتصادي الذى تعد فيه من الدول النامية أو المتخلفة رغم إمكانياتها الكبيرة والتكامل هو أحد أهم الأساليب للخروج من ربقة هذا التخلف، هذا فضلاً عن قلة التعاون الاقتصادي بينها ممثلاً فى التجارة البينية على وجه الخصوص, وحالة التبعية المهينة لاقتصاديات الدول الكبرى, إضافة إلى أن دول العالم تسعى الآن إلى التكامل الاقتصادي فى أشكاله المختلفة لتحقيق مزيد من التقدم وحسن استغلال الطاقات ولمواجهة التحديات المعاصرة فى ظل العولمة التي تعمل على تكريس القوة الاقتصادية لدى الاقتصاديات كبيرة الحجم التي تستفيد أكثر من الاقتصاد العالمي على حساب الاقتصاديات الصغيرة.

6-أسس التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي:من أبرز أسس التكامل بين دول العالم الإسلامي نذكر:

- **وحدة الأمة الإسلامية** : والإسلام ليس عقيدة فقط وإنما هو نظام متكامل يمثل الاقتصاد أهم عناصر هذا النظام الذى أهتم به الإسلام حيث عنيت الشريعة به بصفة مباشرة وبتركيز كبير ممثلاً فى أحكام المعاملات التي تمثل حوالى 75% من موضوعات الفقه الإسلامي.

-**التجانس الثقافي والاجتماعي:** وهو متوفر بحمد الله لدى جميع دول العالم الإسلامي حيث يرتكز هذا التجانس على الإسلام دين جميع الدول الإسلامية بما يحمله من رؤية متميزة لكل أمور الحياة وتنظيم العلاقات الاجتماعية الأمر الذى يجعل التفاهم بين سكان العالم الإسلامي أقرب

وأسرع وأوثق.

-**الجوار بين دول العالم الإسلامي:** حيث تمتد أغلب دوله فى سلسلة جغرافية متصلة من جنوب شرق أسيا وحتى بلاد المغرب العربى على المحيط مما يسهل عملية الاتصال والانتقال.

-**التنوع البيئي والمناخي في دول العالم الإسلامي:** مما يجعل بعضها يكمل بعضاً فى وحدة مناخية وبيئية, إلى جانب التنوع فى الموارد والقدرات وبالتالي في المنتجات.

-**وجود إمكانيات كبيرة لدى دول العالم الإسلامي:** مثل الأراضي والموارد البشرية،

وإذا كان الأمر بهذا الوضوح من حيث الحاجة إلى التكامل الاقتصادي وتوافر أسسه فى العالم الإسلامي فلماذا لم يتم تطبيقه حتى الآن ؟! هذا ما نحاول التعرف عليه فى المطلب الرابع.

المطلب الرابع :التنمية في العالم الإسلامي

تمهيد:

أفرزت الحرب العالمية 2 معسكرين ..الشرقي الاشتراكي والغربي الرأسمالي..وتطلعت الدول المحتلة الى الاستقلال فكان لها ذلك..إلا أن الحالة التي تركها الاستعمار عليها كانت مزرية وعلى جميع الأصعدة .وابتداء فان هذه الدول انضمت الى المعسكر الشرقي وحاولت جهدها تطبيق النظام الاشتراكي إلا أن المعوقات الاجتماعية والاقتصادية كانت حائلا مهما لإسقاط أمثل لهذا النظام كما هو على حالاتها..فترنحت وعدلت عنه ودول أخرى حاولت التوفيق بين النظامين إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل.

1-أسس النظام الرأسمالي: ترتكز الرأسمالية على النزعة المادية والمنعة الشخصية والحرية الفردية في جوانبها الثلاث (حرية التملك –الاستغلال–الاستهلاك).

لكن أدى هذا النظام الى شيوع المنفعة الشخصية–الاحتكار–الطبقية–الفساد الأخلاقي–المعاملات الربوية التي أدت إلى التضخم– تطور الاحتكار وظهور الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات–انتشار البطالة–احتكار المناصب من طرف أصحاب النفوذ–التوزيع غير العادل للثروة.

2-أسس النظام الاشتراكي: يرتكز الفكر الاشتراكي على مجموعة من الأسس أبرزها:

النزعة الجماعية–تقديس الطبقة العاملة–تقديس المادة (رأس المال)–ملكية الدولة لأدوات الإنتاج.

وكان من سلبيات هذا النظام الحد من حرية الأفراد–ارتفاع نسبة البطالة –ظهور احتكار من نوع جديد(احتكار الدولة) ،كان لإهمال نشاط الأفراد أثر كبير على عجز الدول عن تلبية الاحتياجات الأساسية ،وهو ما حدث مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يعتمد اعتماد كليا على الو.م .أ في

استيراد القمح.

إن دراسة أوضاع هذه الدول ومحاولة تحويل اقتصادياتها المتخلفة الى متقدمة كان وفق ما يسمى بنظرية التنمية بدءا من خمسينيات القرن الماضي الى يومنا هذا إذن ما هو هذا المفهوم الجديد وماذا يدرس ؟ والى ما يهدف؟

وما هاهي نماذجه وهل تجاوز عقبة التخلف أم تم التنازل عنه لصالح مفاهيم أخرى

3-تعريف التنمية :

1-يرى الاقتصادي الأمريكي س.واجل : أن التنمية هي الموازنة بين أحوال المعيشة الفعلية والأحوال المرغوب فيها التي يمكن تحقيقها.

2-يرى الاقتصادي البولوني والتسكي:إن التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ،لا تعني النمو الاقتصادي فقط بل تعني اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة ،واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتقنيات والقضاء على الجوع والجهل والمرض ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك البلدان وتوزيع القاعدة الانتاجية للبلاد وتطوير الصناعة والقضاء على الاستبداد السياسي.

3- تعريف الأمم المتحدة واليونسكو: هي تلك العملية التي تهدف الى تجاوز حالة التخلف وذلك بتحقيق معدلات نمو جيدة وزيادة في متوسط الدخل الفردي وتحسين في نوعية الحياة (الصحة التعليم مستوى المعيشة) وتغيير في الهيكل الإنتاجي.

قصور التعريفات عن احتواء واقع العالم الإسلامي :

إن التعريفات السابقة لم تكن لتساير حقيقة الوضع في الدول النامية فنقص رؤوس الأموال والبطالة المتفشية ومستويات التغذية المتدنية أضف الى ذلك شروط التعليم غير المتوفرة وغياب الحرية والتنوير الديمقراطي وانقسام المجتمعات النامية الى طوائف وتشكلات إقطاعية ورأسمالية وحتى اثنيه في دول أخرى كل هذا احدث اختلالا كبيرا في صيرورة التنمية في العالم الإسلامي وتعطيل عجلتها لأسباب داخلية (تكلمنا عنها) ،وأسباب خارجية تتمثل في الهيمنة الرأسمالية على الاقتصاديات العالمية من خلال مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة والشركات المتعددة الجنسيات والتي كانت شبكة افعوانية لتعطيل التنمية في العالم..فقضية المديونية التي كانت تتضاعف باستمرار عوقت الدول النامية عن خلق فائض في رأس المال يصرف الى المشاريع الاستثمارية والبنك الدولي كان يمول المشروعات العالمية بشروط راسمالية

تحد من استفادة الدول النامية من التكنولوجيا مثلا..أما الشركات المتعددة الجنسية فقد احتكرت الصناعات العالمية وأعادت استثمار أموالها في الدول هذه مع فوائد عالية...

أضف الى ذلك الفساد السياسي المستغل الذي خلق فئة رأسمالية تتحكم في أموال الشعوب وتصرفها كيف شاءت مما أدى إلى فشل نظريات التنمية على جميع المستويات.

كما أن التعاريف السابقة ركزت على التنمية باعتبارها تحولا ماديا ومكسبا ماليا تبرز أهميته بمقدار ما يحقق من عوائد وأرباح ،مع إهمال كلي لقيمة الإنسان ومطالبه الروحية فالجانب القيمي والأخلاقي يعد ركيزة أساسية لا يُستغنى عنها في التنمية .

ولكن رغم المُعوقات والتحديات الداخلية والخارجية استطاعت بعض الدول الإسلامية أن تخطو خطوات عملاقة في تحقيق تنمية شاملة ونهضة جديرة بالتأمل ومثال ينبغى أن يُحتذى ،ومن أبرز هذه الدول [ماليزيا–سنغافورة–تركيا .....]

ماليزيا كنموذج إسلامي راشد آفاق التجربة والدروس المستفادة

<u>توطئة:</u>

تكمن أهمية التجربة الماليزية في جمعها بين الانفتاح على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، وبين الاحتفاظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية والقرار السيادي.

والملفت للنظر في ماليزيا أنها تحولت خلال عشرين عاما من بلد يعتمد على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدّر للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات؛ فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001م رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين.

<u>1–العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة:</u>

– المناخ السياسي المتميز بين جيرانها حيث لم تتعرض لانقلابات ونزاعات حول السلطة.

– القرارات الكبرى تُتّخد دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.

– لم تنخرط البلاد في السباق النووي ووجّهت أموالها ومواردها نحو التنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.

– ترفض ماليزيا تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية لأنها السبيل نحو نمو

مستقر في المستقبل، لذا فقد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى عالميا في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

– اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

– اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي.

– تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني.

– امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، وأكثر من ذلك استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي، الواحد والعشرين، من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

2–الإسلام وتجربة التنمية في ماليزيا:

يرى بعض الباحثين أن تجربة ماليزيا اتفقت إلى حدّ بعيد مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي، وإن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الانتماء، وذلك من خلال ما يلي:

في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يُهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموّه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة، فضلاً عن زيادة ملكيتهم لها. كما وفرت لأفراد المجتمع إمكانيات تحصيل العلم في مراحله المختلفة، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية، وترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي،

فنجحت في تحسين مستويات معيشة الأغلبية العظمى من أفراد الشعب كماً ونوعاً، وخصوصاً مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

انتهجت ماليزيا إستراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي، سواء البشري أو التمويلي، حيث عملت على حشد المدخرات المحلية اللازمة لاستغلال الموارد المتاحة. دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا يتم من خلال القنوات الديمقراطية للشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية المتعددة التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.

التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمّت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها

3-الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

- الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حض عليها الإسلام في المجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.
- إعمال مبادئ الشورى التي حض عليها الإسلام من خلال نظم ديمقراطية تحترم حقوق الأفراد. في حال وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر إنماء لا هدم.
- الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصادات الوطنية.
- الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.
- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.
- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به، وهو من يجني ثمارها.

– أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظّم عملها والرقابة على أدائها.

– توزيع التنمية على جميع مكونات القطر دون القصور على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين